

اتفاقية أخوة وتعاون بين مرفأ اللاذقية في الجمهورية العربية السورية ومرفأ بيروت في الجمهورية اللبنانية

انطلاقًا من روح معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الموقعة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية، وتوثيقاً للعلاقات الأخوية في قطاع النقل البحري التجاري،

وتنسيقًا للنشاط البحري التجاري في مختلف فروعه ومجالاته في ما بين مرفأي اللاذقية وبيروت،

وتحقيقًا لأهداف المرفأين في التطوير والتحديث وفي كل ما من شأنه إعلاء مكانتهما الاقتصادية على كل مستوى متاح.

تم الاتفاق بين:

إدارة الشركة العامة لمرفأ اللاذقية في الجمهورية العربية السورية التي يمثلها مديرها العام المهندس محمد أسعد هارون.

واللجنة المؤقتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت في الجمهورية اللبنانية التي يمثلها الرئيس المدير العام المهندس حسن كامل قريطم

على ما يلى:

المادة 1:

إقامة تعاون فنى واقتصادي وتجاري بين الشركة العامة لمرفأ اللاذقية وإدارة واستثمار مرفأ بيروت وتقوية علاقتهما للمساهمة بتبادل الخبر ات بغية تحسين طرائق العمل الإدارية والوظيفية والتجارية.

المادة 2:

وضع آلية مرنة تستهدف التنسيق في تبادل المعلومات حول النشاط التجاري والإمكانات المتاحة لدي كل مرفأ بهدف الوصول إلى أقصى درجات التعاون.

المادة 3:

تدارس السبل الآيلة إلى جعل المرفأين قادرين على منافسة مرافئ الدول المجاورة.

المادة 4:

التشاور مع الناقلين والشاحنين في كلا المرفأين بغية التعرف على مطالبهم بخصوص الخدمات التي يقدمها المرفأن.

المادة 5:

تبادل المعلومات في المجالات الفنية التي تتناول تطوير وتحديث الأليات والمعدات والتجهيزات وسائر المنشآت والمرافق المرفئية ما لم تتعارض مع شروط الموردين والمجهزين والاستشاريين في المرفأ المعني.

المادة 6:

إجراء المشاورات اللازمة بغية التأهيل والتدريب للعاملين في المرفأ في مختلف الشؤون الفنية والإدارية.



المادة 7:

تبادل نقل التقانة المرفئية في الإدارة والاستثمار والهندسة وذلك في ضوء أنشطة وعلاقات كل مرفأ مع المرافئ العالمية ما لم تتعارض مع عقود المرافئ العالمية والشركات الخارجية المتعاقدة مع المرفأ المعنى.

المادة 8:

إبلاغ كل مرفأ الوزارات المعنية في بلده بأهمية السعى المشترك في مجال تحقيق الأمن الملاحي والمرفئي ضمن أنظمة وقوانين الملاحة في المياه الإقليمية، والسعى إلى تسهيل مرور البضائع للدول الأخرى الصادرة من أي من المرفأين.

المادة و:

تفعيل أوجه التعاون بين المرفأين من خلال تبادل الزيارات الميدانية للعاملين وحضور الندوات والدورات والمؤتمرات التي تقام في كل من البلدين وفي خارجهما في مجال النقل البحري.

المادة 10:

وضع ألية مشتركة لتبادل المعلومات التي تطال العمل المرفئي ومعطيات الحركة التجارية وبياناتها الإحصائية التي تنشر رسمياً من قبل المرفأ.

المادة 11:

إجراء المشاورات اللازمة بغية إعداد البحوث والدراسات الني تستهدف الارتقاء بالجدوى الاقتصادية للعمل المرفئي بما يؤدي إلى زيادة عامل الاستثمار من خلال تطوير المعايير الإنتاجية وتخفيض كلفة التشغيل.

المادة 12:

يبذل الجانبان الجهود الممكنة والمعقولة لتقديم العون والمساعدة التي يطلبها أحدهما ضمن نطاق ما ذكر أعلاه وفي حدود ما يتوفر لديهما في حدود القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

تجتمع لجنة مصغرة منبثقة عن مجلسي إدارة المرفأين دورياً لمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني.

المادة 14:

تعدل أحكام هذا الاتفاق بعد موافقة مجلسي إدارة المرفأين وتصديق الوزارة المعنية بما يؤدي إلى تحسين الأداء نحو الأفضل.

المادة 15:

يتناول هذا الاتفاق حصراً النشاطات التي تتولاها مباشرة كل من الهيئتين الموقعتين، ولا يتناول بالتالي النشاطات المرفئية التي يتولاها الغير سواءً عن طريق التلزيم أم عن طريق المقاولة من الباطن، أم عن طريق الخصخصة المستقيلية

المادة 16:

- أ. يعتبر هذا الاتفاق نافذ المفعول لمدة سنة من تاريخ التصديق عليه من قبل آخر مرجع مختص ويجدد تلقائياً في حال عدم إبداء أي جانب من الجانبين ر غبته بتعديله أو توقيف العمل به قبل شهر من تاريخ انتهاء مدته.
- ب. يوقف العمل بهذا الاتفاق في حال أبلغ أحد الجانبين الجانب الآخر برغبته هذه قبل شهر من التاريخ المقترح من قبله بذلك عبر الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني.



ج. يوقف العمل بهذا الاتفاق حكماً عند حلول هيئة جديدة محل إحدى الهيئتين الموقعتين عليه، وإن تكن الهيئة بذات المهام والصلاحيات.

حرر هذا الاتفاق في اللاذقية بتاريخ 2002/5/13 على ثلاث نسخ بالعربية بموثوقية واحدة ووقعت أصولاً من ممثلي المرفأين.

الشركة العامة لمرفأ اللاذقية المدير العام المهندس محمد أسعد هارون

مصدق وزير النقل في الجمهورية العربية السورية المهندس مكرم عبيد

اللجنة المؤقتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت الرئيس المدير العام المهندس حسن قريطم

> مصدق وزير الأشغال العامة والنقل في الجمهورية اللبنانية الأستاذ نجيب ميقاتي